العرب
الخميس 2020/04/02
السنة 42 العدد 11665

الفقر يكسر الحجر الصحي في أحياء المغرب الشعبية

الاكتظاظ في المنازل يجبر الناس على الخروج إلى الأزقة

المغاربة ملتزمون بالحجر الصحي، لكن في الأحياء الشعبية التي تمتاز بضيق المنازل والاكتظاظ السكاني يبدو الأمر مختلفا ومخالفا لما فرضه فايروس كورونا، إذ سرعان ما أصيبوا بالملل والاختناق في غرفهم الصغيرة، فخرجوا إلى الأزقة، ما يشكل خطرا عليهم، عندئذ تتدخل قوات الأمن ليتحول الأمر إلى لعبة كرّ وفرّ.

الرباط – لا يساور سفيان شك في ضرورة الالتزام بالحجر الصحي للوقاية من تفشي وباء كورونا المستجد، لكنه غير قادر على احتماله في منزله الضيق في أحد أحياء الرباط والذي يقطنه مع والديه وخمسة أشقاء وشقيقات.

يقول سفيان إن الذين يخرجون من منازلهم رغم التوجيهات بالبقاء فيها "واعون بأن الحجر الصحي من مصلحتنا جميعا، لكن أغلبيتهم يقيمون في بيوت ضيقة لا تتجاوز أحيانا غرفة ومطبخا لأسرة كاملة".

ويضيف وقد وقف عند مدخل زقاق ضيق "من الصعب تحمل هذا الاكتظاظ يوما كاملا"، مشيرا إلى أن منزل العائلة يتألف من غرفتي نوم وتوابعهما.

وبينما يسود الهدوء معظم شوارع العاصمة وأحيائها الخالية من المارة منذ فرض حالة الطوارئ الصحية مساء 20 مارس، لا تزال أحياء أخرى تنبض بالحركة. وتنظم السلطات دوريات تجوب أزقة حي التقدم الشعبية مساء كل يوم للتوعية بخطورة الوباء وإجبار المخالفين على دخول منازلهم.

وعلى طول الشارع الرئيسي وسط الحي يتوزع عدد من الشباب في مجموعات صغيرة يتجاذبون أطراف الحديث، أو حول محلات بعض الحرفيين التي لا تزال مفتوحة، فيما يفضل آخرون الجلوس قبالة أبواب بيوتهم أو التسمر على نوافذ متفاوتة الأحجام.

وتتفرع عن الشارع أزقة متشعبة لا يتجاوز عرضها أحيانا المتر الواحد تتكدس على جانبيها بيوت إسمنتية من طابقين إلى أربعة طوابق، وصولا إلى المنحدرات المطلة على نهر أبي رقراق.

ولا يملك بعض قاطني هذه المنازل أحيانا أكثر من "غرفة واحدة لا تدخلها الشمس ومطبخا"، مثل منزل عبدالله (49 عاما) الذي يقيم فيه مع زوجته وثلاثة أبناء.

يقول هذا البائع المتجول المتوقف عن العمل "لسنا ضد السلطات، لكنني لا أستطيع البقاء في البيت طيلة اليوم".

وتتناقض أجواء هذه المناطق المزدحمة في أطراف الرباط مع رحابة فيلات مجاورة، وأحياء أخرى في المدينة شوارعها أنيقة وأزقتها واسعة، ما يعكس الفوارق الاجتماعية الحادة في المملكة.

> السلطات المحلية وقوات الأمن بدأت دورياتها وتضطر أحيانا إلى مطاردة المخالفين وتوقيفهم حتى يكونوا عبرة للآخرين

وبحسب أحد رجال الأمن، ابتداء من السادسة مساء كل يوم، ومنذ بدء حالة الطوارئ الصحية التي تستمر حتى 20 أبريل، تبدأ السلطات المحلية وقوات الأمن دورياتها، وتضطر أحيانا إلى مطاردة المخالفين وتوقيفهم "حتى يكونوا عبرة للآخرين".

وبحسب آخر حصيلة أعلنتها السلطات، أوقف حوالي 450 شخصا في المغرب لخرقهم حالة الطوارئ الصحية. وتتراوح العقوبات بين الحبس شهرا إلى ثلاثة أشهر أو دفع غرامة مالية بين 300 إلى 1300 درهم (نحو 30 إلى 130 دولارا).

وتتقدم "الحملة" كما يسميها سكان الحي، سيارة توجه من خلالها السلطات عبر مكبر صوت نداء إلى السكان "أدخلوا بيوتكم أحسن لكم"، "احموا أنفسكم من هذا المرض الخطير لنحافظ على وطننا وسلامة صحتنا".

وتراهن السلطات على العزل الصحي للتصدي لانتشار المرض الذي أصاب حتى صباح الأربعاء 638 شخصا في المغرب، بينهم 36 توفوا و24 تماثلوا للشفاء.

وتختلف ردود الفعل بين من يلبي النداء حالا لدخول المنزل ومن يستجدي القليل من الوقت لقضاء حاجة طارئة، بينما يتابع السكان الآخرون "الحملة" من النوافذ والأسطح، ويصورها بعضهم بالهواتف النقالة.

وسرعان ما يعود بعض المغامرين للوقوف في زوايا أزقة تجاوزتها دوريات السلطات. ويقول أحدهم مازحا "لا يمكننا التلهي طيلة اليوم بهواتفنا النقالة".

وتتواصل دوريات الشرطة في الأحياء طيلة الليل.

وإلى جانب الحجر الصحي، أعلنت السلطات إجراءات لدعم المقاولات التي توقف نشاطها بسبب تداعيات الأزمة الصحية، تشمل تسهيلات في الحصول على قروض بنكية ودفع النفقات الاجتماعية، بالإضافة إلى تعويض قدره 2000 درهم (نحو 200 دولار) شهريا للمتوقفين عن العمل في القطاع المنظم.

وينتظر العاملون في القطاع غير المنظم بشكل خاص بدائل تساعدهم على تجاوز الأزمة، وأعلن عن صرف تعويضات مالية لهم ابتداء من الأسبوع المقبل. ووفق ما يقول البائع المتجول عبدالخالق (52 عاما)، من بين هؤلاء الكثير من سكان حي التقدم، موضحا "أستطيع التحمل ولو أنني أشعر أحيانا بالاختناق في بيت من 40 مترا مربعا لأسرة من خمسة أفراد، لكن المشكلة كيف سأصمد دون عمل".

وتتراوح قيمة الدعم المالي للمتوقفين عن العمل في القطاع غير المنظم بين 800 إلى 1200 درهم (بين 80 إلى 120 دولارا) للأسرة شهريا بحسب عدد الأفراد.

ويعلق محمد (35 عاما) وهو أحد المتضررين من الوضعية الراهنة "إذا كانت الحكومة قد قررت منحنا ألفي درهم فكيف سأتصرف في هذا المبلغ الذي يكفي بالكاد لدفع مصاريف الإيجار وفواتير الماء والكهرباء. وماذا سأصرف على أسرتي لإعالتها خلال هذه الفترة الزمنية؟".

محمد كان يعمل نادل مقهى وجد نفسه في وضع مادي محرج جراء توقف مورد رزقه الوحيد، خصوصا وأنه يعتمد على إكراميات الزبائن اليومية لكون راتبه الشهري لا يغطي حاجيات أسرته الأساسية.

ومثلما الحال بالنسبة لمحمد فقد اضطر رشيد (42 سنة) لغلق محله التجاري الخاص ببيع مستلزمات الصيد التقليدي ليجد نفسه في مأزق مادي لا يعرف سبيلا إلى تجاوزه لكونه مطالبا بدفع الأقساط الشهرية للموردين الذين يتعامل معهم فضلا عن إيجار المحل التجاري والالتزامات الأسرية اليومية.

رشيد ككثير من غيره لا يتوفر على ضمان اجتماعي يمكن أن يخفف جزءا من الأعباء التي يمكن أن يواجهها في مثل هذه الحالات.

ووجد حكيم (30 عاما)، النادل في مطعم بالرباط، نفسه حبيس بيته رفقة أسرته دون أي دخل منذ توقفه عن العمل منتصف مارس. ويقول بيأس "أخبرنا رب العمل أننا لن نتلقى أجرا نهاية الشهر، دون أن يكون لنا أي خيار آخر".

وتهدد تداعيات هذه الأزمة الاجتماعية على وجه الخصوص العاملين في القطاع غير المنظم، مثل العديد من الحرفيين والباعة الجائلين والعمال المياومين أو عاملات البيوت؛ ما يمثل الملايين من العمال على مستوى البلدان الثلاثة وعدد سكانها مجتمعة نحو 90 مليون شخص.

نوافذ الحرية

لعبة الكر والفر

كورونا يشعل فتيل قنبلة اجتماعية في إيطاليا

أشكال جديدة من الفقر والتضامن تجمع الإيطاليين في محنتهم

روما – من بداية أعمال نهب لمحلّات سوبرماركت إلى توزيع كوبونات غذائية، أضحت الأزمة الصحية المرتبطة بفايروس كورونا المستجد اجتماعية في إيطاليا، حيث ظهر شكل جديد من الفقر وكذلك شكل جديد من التضامن.

وصرّح وزير الصحة الإيطالي روبرتو سبيرانزا الأربعاء بأن الحكومة تعتزم تمديد حالة الإغلاق حتى 13 أبريل، وحذّر من أن التراخي قد يضيع الجهود المبذولة لمكافحة انتشار فايروس كورونا.

وساهمت إجراءات الحجر في إغلاق المطاعم والمحال التجارية وتعطل الإنتاج ما زاد في تفشي البطالة في بلاد تعاني بالفعل من ارتفاع مستمر في معدّل البطالة، وخاصة بين الشباب وهي الأكثر تضررا في أوروبا من فايروس كورونا مع إسبانيا.

وفي 26 مارس الماضي، اندلعت حوادث في أحد المحال في باليرمو عندما حاول نحو عشرين شخصا مغادرته من دون أن يسددوا ثمن مشترياتهم. وقالوا "نحن لا نملك نقودا لندفعها ويجب أن نأكل".

وتزداد المخاوف من الانفلات الأمني في الجنوب، وقد تم نشر قوات الأمن في شوارع مدينة باليرمو عاصمة جزيرة صقلية، في ظل تقارير عن استخدام العصابات لشبكات التواصل الاجتماعي من أجل الاتفاق على مهاجمة المتاجر والسطو عليها. يأتي ذلك في الوقت الذي أوقفت فيه إحدى شركات الملاحة تشغيل العبارات من وإلى صقلية، الأمر الذي يهدد بحدوث نقص في إمدادات السلع الأساسية من الأغذية والأدوية.

ونقلت صحيفة لا ستامبا الإيطالية عن ليولوكا أورلاندو عمدة باليرمو قوله، "نحتاج إلى التحرك بسرعة، بمزيد من السرعة... الإحباط قد يتحول إلى أعمال عنف"، وذلك في الوقت الذي تواجه فيه إيطاليا خلافا قويا مع ألمانيا بشأن شروط المساعدات المالية التي تحتاج إليها روما من الاتحاد الأوروبي. وأعرب أورلاندو عن أسفه لبث "رسائل متهورة على شبكات التواصل الاجتماعي يمكن أن تخلق مناخا من عدم الاستقرار".

وندد "بوجود عمل إجرامي ومافيوي وراء هذه الوقائع"، لكن هذه الحوادث تشير أيضا إلى وضع يزداد صعوبة للملايين من السكان في إيطاليا، وذلك بعد مضي أكثر من ثلاثة أسابيع من الحجر الصحي وعزل شبه كامل في البلاد.

وجه إيجابي للمحنة

وأقرّت الحكومة تدابير عديدة استجابة لحالة الطارئة، تتضمن إصدار كوبونات غذائية قامت البلديات بتوزيعها وبلغت قيمتها الإجمالية 400 مليون يورو.

في باليرمو، تلقت البلدية 11 ألف طلب، حسب ما أكدت صحيفة إيل سولي 24 أوري، كما أعلنت بلدية روما الثلاثاء أن العائلات التي تعاني "من صعوبات اقتصادية ناجمة عن تدابير لمنع انتشار فايروس كورونا والحد منه" بإمكانها التقدم لطلب المساعدة من أجل التسوق.

وتبلغ المساعدة 300 يورو للعائلات من دون أطفال و500 يورو للعائلات التي تضم خمسة أشخاص على الأقل.

ومنحت عدة متاجر كبرى تخفيضا بنسبة 10 في المئة للفقراء على المشتريات التي يتم تسديدها عبر قسائم الطعام.

وعلى الرغم من الإجراءات الحكومية، وضع إغلاق الغالبية العظمى من المؤسسات وشركات البناء في البلاد العديد من الإيطاليين في وضع صعب. وازداد الوضع سوءا، خصوصا في جنوب إيطاليا أو ميتسوجورنو، لشريحة واسعة من السكان الذين يعملون دون تصاريح.

ونتيجة لذلك يحتاج خمسون ألف شخص إضافي إلى المساعدة من أجل الحصول على طعام، بالإضافة إلى 2.7 مليون شخص كانوا قد استفادوا العام الماضي من مساعدات غذائية من خلال منظمات مثل "كاريتاس" أو "بنك الطعام (بانك اليمانتير)، وفقا لتقديرات النقابة الزراعية الإيطالية الرئيسية "كولديريتي".

> سجلت حوادث في أحد محلات باليرمو عندما حاول أشخاص المغادرة من دون أن يسددوا ثمن مشترياتهم

وأفادت النقابة بذلك عن زيادة طلبات المساعدة التي تلقتها هذه الجمعيات بنسبة 25 إلى 30 في المئة في مارس الماضي، خاصة في المناطق الأكثر فقرا في جنوب إيطاليا أو صقلية أو كالابريا أو كامبانيا.

ولاحظت منظمة "بنك الطعام" في كامبانيا زيادة بنسبة 45 في المئة في عدد الأشخاص الذين تواصلوا معها منذ بداية الأزمة، حسب وكالة الأنباء الإيطالي (آجي).

قال مدير الجمعية روبرتو تورتو، "كنا نساعد 152 ألفا و525 شخصا وأضيف إليهم سبعون ألف طلب"، موضحا أنه يتوجب الآن "العمل على ألا تتحول الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الفايروس إلى أزمة أمنية".

وتحدثت صحيفة كوريير ديلا سيرا السبت عن "قنبلة اجتماعية" محتملة، مؤكدة أن الشرطة تراقب الشبكات الاجتماعية ومجموعات النقاش التي يمكن عبرها تنظيم عمليات نهب جديدة للمتاجر.

الأزمات تمنح كذلك الفرصة للتعبير عن التضامن، إذ تم وضع العديد من المبادرات لمساعدة الشريحة الأكثر عوزا في البلاد.

ففي باليرمو، وُضع على شاطئ موندبللو "كشك تضامن" يسمح للمحتاجين بأخذ الماء أو المعكرونة أو مواد التنظيف والمواد الأساسية، التي يودعها الأفراد.

وفي روما، في ساحة ألبيروني الصغيرة الواقعة في جنوب المدينة، تم أيضا وضع المنتجات الأساسية والمعكرونة والكعك والخبز والعلب على حافة نافورة مذيلة بعبارة "خذ إذا كنت بحاجة".

وفي العاصمة التي أقامت مراسم حداد في ميدان "كامبيدوجليو"، تخللتها تنكيس الأعلام والوقوف دقيقة صمت، كما في نابولي ظهرت سلال مليئة أنزلت من الشرفات وكتب عليها "من يستطيع، يضع، من لا يستطيع، يأخذ".